

هذا العطف ايضا تأكيداً وهو بالاصل فان كان التأكيد منفصلاً في ما ضرب الالامنة وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذلك ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء بمعنى بل حاجة فيها الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضربت هو بخلافه الا ان يقع متصل بين التأكيد والفروع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد لانه قد قال الكلام بوجود الفصل فحسن الاقتصار بترك التأكيد سواء كان متصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباءنا فان المعطوف هو ابائنا ولا زيادة بعد حرف العطف التأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فليكن فيهما هم والفاوون وقد لا يؤكد والامر ان متاويان هذا وعلم ان هاتين البيتين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز ان العطف

بالتأكيد

بالتأكيد والافضل ان كان على فتح والكونيون يجوزونه لا فتح واذا عطف على التأكيد الجوز الابد الى اقصى حدها كان او امثال ان اتصال التأكيد الجوز بجاره المتضمن اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ظهراً متصل جازاً لفصله والجوز لا يفصل من جاز فحرفه العطف عليه ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للجوز وظهر منفصل كما يجيء في المضرات حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في الفروع المتصل وفي استعادة الفروع له مثله ولا يعنى بالفصل لان الفصل الذي يثبته الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاقتصار في حيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدم له التصور له انه فكيف يمكن به فلم يبق الا عادة الفاعل الاول نحو ضربت بك وبزيد والمال بين وبين زيد والمعطوف هو الجوز والفاعل مكرر وجوز بالاول والثاني كالعهد بمعنى بل قولهم